خلال فبراير الماضي

تراجع احتياطيات البنوك التجارية والإسلامية بنسبة11%

عبدالله الخولاني

سجلت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية انخفاضا في شهر فبراير2014م بمقدار 7,6 مليار ريال مقارنة بتراجع بلغ 17,0 مليار ريال في شهر يناير الماضي

وبينت نشرة التطورات المصرفية أن الميزانية الموحدة تراجعت إلى 2751,5 مليار ريال مقابل2759.1 مليار ريال .

كما انخفضت الأصول الخارجية للبنوك من 522,3 مليار ريال تعادل 2430,5 مليون دولار في نهاية يناير 2014م إلى512,6مليار ريال تعادل 2385,5 مليون دولار في نهاية شهر فبراير 2014م بانخفاض قدره 9,7 مليار ريال وبنسبة1,8% وكانت هذه الأصول في نهاية فبراير 2013م قد بلغت 557,9 مليار ريال تعادل 2596,1 مليون دولار فيما انخفض إجمالي الاحتياطيات للبنوك بمبلغ 32,4 مليار ريال وبنسبة 11,0 % في نهاية شهر فبراير 2014م ليصل إلى 263,7 مليار ريال.

وطبقا للبنك المركزي اليمني فقد سجلت الودائع لدى البنك هي الأخرى انخفاضا أنخفض بمقدار 10.8 مليار ريال من 2216.1 مليار ريال في نهاية شهر يناير 2014م إلى2205,3مليار ريال في نهاية شهر فبراير الماضي فيما ارتفع الائتمان المقدم للقطاع الخاص من 517.1 مليار ريال في نهاية يناير 2014م إلى520,3مليار ريال في نهاية فبراير من نفس العام بارتفاع قدره 3,2 مليار ريال وبنسبة 0,6 % مقارنة بارتفاع نسبته 1,4 %في نهاية يناير الماضي كما بلغت (أذون والصكوك Repo's الخزانة وعمليات الإسلامية) مع البنوك التجارية مبلغ1290,9مليار ريال في نهاية فبراير 2014م مقارنة بـ1254,5 مليار ريال في يناير الماضي.

وأكد التقرير أن مجموع ميزانية البنك المركزي في نهاية فبراير 2014م سجلت انخفاضا بمقدار 26,7 مليار ريال وما نسبته 1,3 %ليصل إلى 2051,4 مليار ريال مقارنة بانخفاض مقداره 56.3 مليار ريال ومانسبته2.6 % في نهاية شهر يناير الماضي كما بلغت الأصول الخارجية للبنك المركزي 1079,0 مليار ريال في نهاية فبراير 2014م تغطي 5,4 أشهر من الواردات مقارنة بـ1123,9 مليار ريال في نهاية شهر يناير الماضي , وقد قام البنك المركزي بتغطية المطلوب لاستيراد المشتقات النفطية وكذا المواد الغذائية الأساسية والتي بلغت حوالي 293,6 مليون دولار خلال فبراير 2014 م فيما انخفض العرض النقدي من 3054,1مليار ريال في نهاية يناير 2014م إلى 3031,1في نهاية فبراير الماضي وبانخفاض قدره 23,0مليار ريال وبنسبة 0,8 % مقارنة مع انخفاض مقداره 47,5مليار ريال وما نسبته 1,5 %في نهاية يناير الماضي حيث انخفض النقد بمقدار 19,9مليار ريال وشبه النقد 3,1مليار ريال .

وبينت نشرة التطورات المصرفية أن صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي بلغ 1278,0 مليار ريال في فبراير2014م أي ما يعادل 5947.3 مليون دولار مقارنة مع 1337,1 مليار ريال في يناير الماضي ما يعادل 6222,4 مليون دولار كما ارتفع صافي المطالبات على الحكومة بمقدار 79.2 مليار ريال في فبراير 2014م حيث سجل رصيدا مدينا مقداره 1884,1 مليار ريال ، مقارنة مع رصيد مدين مقداره 1804,8 مليار ريال في نهاية الشهر السابق وقد كان الموقف في فبراير 2013م رصيدا مدينا بمبلغ1458,8مليار ريال أما المطالبات على القطاع غير الحكومي.

فقد ارتفعت من 808,4 مليار ريال في نهاية يناير 2014 إلى 814,5 مليار ريال في فبراير الماضي بارتفاع قدره 6.1 مليار ريال و بنسبة 0.8 %،وكانت هذه المطالبات في فبراير 2013 بلغت 679.9 مليار ريال فيما وارتفعت القروض والسلفيات الممنوحة للحكومة والمؤسسات العامة من 939,4مليار ريال في يناير 2014م إلى 962,0مليار ريال في فبراير الماضي بارتفاع مقداره 22.6 مليار ريال وبنسبة2,4 %كما بلغت العملة المصدرة 799,0مليار ريال في نهاية فبراير الماضي مقارنة مع 814,5مليار ريال في نهاية يناير2014م وبانخفاض قدره 15,5مليار ريال.

رأي اقتصادي

د.أحمد إسماعيل البواب
Email ahmedalbawab@hotmail.com

تنويع الخدمات

تجسيدا لتشكيل وتنويع الخدمات الشخصية المجتمعية والاستهلاكية التي تقوم بتقديمها المصارف والمؤسسات المالية اليمنية في مختلف المجالات المتعددة التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والزبائن والأفراد وفق أهداف وخطط واستراتيجيات واضحة ومحددة الابتكار وإطلاق المزيد من هذه الخدمات التي تتكامل مع الخدمات المصرفية التقليدية وخدمات الصيرفة الالكترونية محتفظة بمركزها الريادي، فإن المصارف والمؤسسات المالية اليمنية تعمل على تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل مع الصيرفة الالكترونية في أعمالها الداخلية وفي إصدار البطاقات الإئتمانية وبطاقة الدفع ونقاط البيع الالكترونية مع توفيرها فرق عمل وموظفين ومدراء يتمتعون بمؤهلات وخبرات متعددة ذوي علاقة ذات تأثير فعال في أوساط رجال المال والأعمال والمستثمرين والشركات والمؤسسات خصوصا في المناطق ذات الكثافة السكانية والمتميزة باستقطاب الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المختلفة من أجل تنفيذ مجمل عملياتها المصرفية والمالية والمواكبة لحركة النمو الاقتصادية التي تشهدها بلادنا اليمن والملبية للاحتياجات المتجددة والمتزايدة للزبائن كخدمة إدارة المحافظ وتوفير التمويل المتوسط وطويل الأجل للقروض السكنية والصناعية والسياحية وتمويل رأس المال العامل والتوسعات الإنتاجية ضمن قناعتها وأهدافها واستراتجيتها لدفع وتعزيز الاقتصاد اليمني والتنمية في بلادنا اليمن.

في ظل انطفاءات الكهرباء

مهنيون يكتوون بأعباء "الماطور"

ستطلاع / أمين الجرموزي

ما إن تنطفئ الكهرباء حتى تسمع أصوات عالية ومزعجة للمواطير تملأ الشوارع والأزقة والمنازل في العاصمة صنعاء في حالة صخب يعم الأرجاء تستمر لساعات معدودة إلى حين عودة الكهرباء من نزهتها اليومية المعتادة فتعود نسمة الهدوء من جديد .

من خلال زيارة ميدانية للأسواق وللعديد من المحلات أتضح انها تشكل عبئا اقتصاديا وحملا ثقيلا أضافيا في شراء مادة الديزل والبترول والبعض يعمل على الغاز إلى جانب عبئ تكاليف التصليح نظرا لرداءة جودة بعض المواطير المستوردة إلى البلاد . وهناك من يحبذ استخدام الماطور في عمله اليومي على الرغم من الخسائر المالية , ويرجع أسباب ذلك إلى ضعف الكهرباء والانطفاءات المستمرة وهذا بدوره يعمل على تعطيل الأجهزة الكهربائية وربما تلفها في بعض الأحيان بخلاف الماطور الذي يعمل على إخراج فولت كهربائي مستمر دون زيادة أو نقصان وهذا أمر جيد بالنسبة لهم , الثورة أخذت آراء متعددة لبعض الأشخاص وخرجت بالحصيلة التالية :

المهنيون

لا يستطيع أصحاب المهن الحرفية العمل دون توفر ماطور كهربائي نظرا للانقطاعات الكهربائية اليومية والمتكررة التي تقف عائقا أمام مواصلة العمل وبالذات مع الآلات الكهربائية ,ويرى أحمد سبلان صاحب محل لنجارة الخشب أن الماطور يكلفه خسائر مادية كبيرة تتمثل في شراء مادة الديزل مقارنة باستخدامه الكهرباء أثناء العمل .

ويقول سبلان أنه كان يدفع من قبل عند سداد فاتورة الكهرباء نهاية الشهر أثناء استمرار الكهرباء دون انقطاع مبلغ قليل يصل إلى 20 ألف ريال , بينما عند استخدام الماطور يكلفه مبالغ مالية أكثر تصل إلى 30 ألف ريال إلى جانب فاتورة الكهرباء , ويصف ذلك بالمعاناة اليومية التي يتعرض لها مع غيره ممن يشتغلون في الأعمال الحرة .

خسائر

بينما يرى حفظ الله الريمي صاحب محل انترنت أن العمل بالماطور أفضل على الرغم من الخسائر المادية الكبيرة منه ,لأنه يعمل على ضمان كهرباء متواصلة وبذلك يحفظ أجهزة الكمبيوتر من التلف والخلل الذي قد يصيبها عند ضعف الكهرباء أو الانقطاع المفاجئ.

ويفيد الريمي أن الخسائر المالية التي تنشأ عن الماطور هي مقابل ثمن إصلاحه نتيجة الأعطال التي تلحق به بين الحين والآخر لاستخدامه اليومي , بالإضافة إلى استهلاك مادة الديزل بمقدار يصل من10 إلى 15 لتر يوميا , ويعتبر الريمي أن هذه الخسائر تقلل من نسبة أرباحه التي يجنيها يوميا وأن استمرار الوضع في انقطاع الكهرباء سيفاقم من سوء الأوضاع الاقتصادية على أصحاب الدخل المحدود ويقوظ عملية التطوير والتحسين .

معاناة

أما الأخ رياض الشميري والذي يعمل في صالون حلاقة فضرره آخر , حيث يقول أن الانطفاءات المتكررة تضطره إلى استخدام الماطور بكثرة وبالمقابل استهلاك كمية كبيرة من البترول الأمر الذي يجعل صاحب المحل يقلل من المصروف اليومي له ولبقية العمال .

ويعتبر الشميري أن هذا الأمر كارثة عليه كونه رب أسرة وله أربعة أولاد ويسكن في بيت أيجار بمبلغ 25 ألف ريال ويحتاج إلى مصاريف يومية تصل على الاقل إلى 3 آلاف وبعض الأحيان أكثر , وبحسب قوله أنه لا يستطيع عمل أي شي غير الاستمرار في عمله بصالون الحلاقة حتى تهدأ الاوضاع وتتحسن المعيشة لدى سائر الناس.

ازدهار

من جانبه يرى أصحاب محلات بيع المواطير الكهربائية أن المتاجرة في بيع المواطير تزداد وتتضاعف من حين لآخر وبالذات مع كثرة الانطفاءات على الكهرباء ولجوء المواطنين إلى شراء المواطير نظرا للحاجة الماسة إليها.

ويؤكد أحمد سيف أحد بائعي المواطير الكهربائية أنه لجأ في الفترة الأخيرة قبل مايقارب سنة ونصف إلى المتاجرة في المواطير بعد أن كان يتاجر في الأجهزة الكهربائية , وذلك لازدهار مبيعاتها وكثرة تهافت المواطنين وأصحاب الشركات والمحلات على شرائها .

وأوضح سيف أن المتاجرة في بيع المواطير ضاعف من نسبة أرباحه أكثر , وأن أكثر ما يتم بيعه هي المواطير المستوردة من الصين وذلك لانخفاض تكلفة شرائها ولكثرة الطلب والإلحاح من قبل المواطنين على هذه النوعية دون الأخرى الغالية الثمن .

لجنة برلمانية تناقش تنفيذ المشاريع الممولة بقروض خارجية مع الجانب الحكومي

صنعاء / سبأ

* عقدت اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة الحسابات الختامية لموازنة السلطة المركزية للعام 2012م اجتماعا لها برئاسة رئيس اللجنة محمد احمد المقداد وبحضور وزير التعليم الفني والتدريب المهني عبد الحافظ نعمان- ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أبو بكر السقاف ونائب وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور مطهر العباسي ووكيل وزارة المالية أمين المحمدي ووكيل وزارة النقل علي الصيحي وعدد من الوكلاء المساعدين ورؤساء الهيئات ورؤساء الوحدات التنفيذية للمشاريع الممولة بقروض خارجية في كل من وزارة الأشغال العامة والطرق ووزارة الصحة والسكان ووزارة النقل ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني.

وفي الاجتماع تم مناقشة مستوى تنفيذ المشاريع الممولة بقروض خارجية في ظل انخفاض القدرة الاستيعابية ومحدودية السحب من القروض والمنح الخارجية للوزارات والوحدات الحكومية بالرغم من توصيات المجلس المتكررة بضرورة قيام الحكومة باتخاذ المعالجات اللازمة للحد من الاختلالات المرافقة لاستخدام القروض الخارجية وتنفيذ المشاريع المستهدفة في المواعيد المحددة باتفاقيات القروض وتحقيق الأهداف المرجوة من تلك القروض والمنح ورفع القدرة الاستيعابية للجهات الحكومية .

كما ناقش الحاضرون رفع كفاءة التخصيص لتعهدات المانحين في مؤتمري الرياض ونيويورك والمقدرة بحوالي (8.7) مليار ريال واستغلال تلك الموارد والاستفادة منها في دعم التنمية.

ونوهوا إلى استمرار العديد من الاختلالات والتي أدت وتؤدي إلى تعثر تنفيذ المشاريع الممولة بقروض ومنح خارجية منها:

- عدم دقة وسلامة الدراسات والتصاميم للمشاريع الممولة خارجياً وضعف الدور الاشرافي وكذا ضعف كفاءة إدارة تلك المشاريع .
- تزايد حالات إلغاء مناقصات بعض المشاريع بعد إجراء المناقصات لها ولفترات طويلة.
- إسناد مناقصات لتنفيذ المشاريع لمقاولين غير مؤهلين.

وبشأن ذلك أوضح الجانب الحكومي أن هناك عددا من المعوقات في تنفيذ المشاريع الممولة بقروض خارجية مثل محدودية قدرات الوحدات التنفيذية المنفذة للمشاريع ،متطرقاً إلى الاختلالات الأمنية وانعكاساتها السلبية على تعهدات المانحين وخروج العديد من الشركات الاستشارية ، بالإضافة إلى التعويضات للمشاريع الناتجة عن الارتفاعات السعرية للمشتقات النفطية وشحتها خلال النصف الأول من عام 2012م.

كما لفت عدد من المختصين في عدد من الجهات الحكومية إلى طول الإجراءات في اللجنة العليا للمناقصات .

كما ناقش الاجتماع مستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري والإشكاليات المتعلقة بتنفيذ تلك المشاريع وانخفاض الإنفاق الاستثماري وتراجع أهميته النسبية لإجمالي الاستخدامات العامة إلى نسبة (10.7 %) خلال العام 2012م ما أدى إلى إظهار محدودية الدور التنموي للموازنة.

كما تم استعراض عدد من الاختلالات والمخالفات الواردة في تقرير الجهاز حول عدد من المشاريع الاستثمارية المنفذة لكل من وزارة الأشغال والصحة والنقل والتعليم الفني.

وكيل وزارة النفط يؤكد حرص اليمن على تعزيز الشراكة مع الصين

قاسم الشاوش

أكد وكيل وزارة النفط والمعادن شوقي المخلافي أهمية تعزيز الشراكة والتعاون في كافة المجالات مع جمهورية الصين الشعبية خاصة في مجال الاستثمار بقطاع النفط والغاز والمعادن..

وقال في تصريح خاص لـ (الثورة): إن الوزارة تعمل على ترجمة نتائج زيارة الأخ رئيس الجمهورية الأخيرة للصين على أرض الواقع من خلال إقامة شراكة اقتصادية واعدة في هذا القطاع إلى عمق العلاقات اليمنية الصينية وقدمها..مؤكدا حرص وزارة النفط على تقديم كافة التسهيلات للشركات الصينية العاملة في مجال النفط والغاز، مشيراً إلى أن تلك الزيارة كان لها أثر كبير في تطوير وتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين منها، وأسفرت عن توقيع العديد من الاتفاقيات بين اليمن والصين خصوصا في مجالات النفط والمعادن،وكذا توقيع اتفاقية مع شركة أيوبك من أجل تحديث مصافي عدن. داعيا الجانب الصيني إلى تسمية أعضاء اللجنة الفنية اليمنية الصينية والتى سيكون لها أثر كبير في تعزيز العلاقات الاقتصادية خصوصا في مجالات النفط والمعادن وحل المشاكل العالقة.

من جهته اكد المستشار الاقتصادي والتجاري بالسفارة الصينية بصنعاء هو يا وو عمق العلاقات التاريخية بين البلدين الصديقين ..مشيراً إلى أن الشركات الصينية ساهمت ولا تزال في العديد من المجالات التنموية في اليمن لافتا إلى ضرورة حل المشاكل العالقة والتي تؤثر على أداء الشركات العاملة في اليمن وعلى الجانب الحكومي التدخل السريع لحل هذه الإشكالات، منوها بأن الشركة الصينية التي تواجهها عوائق سوف تساهم باتخاذ كافة الخطوات اللازمة والعمل على حل كافة الإشكالات العالقة.